



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

إنّ ما يجري اليوم في لبنان هو النتيجة الطبيعية للسياسات الخاطئة التي إنتهجتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ العام ١٩٩٠ وحتى الآن، حيث تخلت عن صلاحياتها الدستورية لصالح ميليشيا غير شرعية، وسلمتها الجنوب، وقدمت لها كل الدعم السياسي واللوجستي والمعنوي، وتركت في يدها مفتاح الحرب والسلم، وتقرير مصير البلاد بما يناسب أجندتها السياسية الخاصة ومصالح حلفائها الإقليميين على حساب المصلحة اللبنانية العليا.

إذاً من يتحمّل مسؤولية الدمار الحاصل اليوم ثلاثة أطراف بالتكامل والتضامن وهم: هذه الميليشيا غير الشرعية، وتلك الحكومات المتعاقبة، والنظام السوري الذي فرض على لبنان هذا النهج السياسي القاتل والذي أصبح مع الوقت وحتى الأمس القريب من ثوابت الحكم اللبناني.

أمّا قول الحكومة إنها لم تكن على علم بعملية "حزب الله" الأخيرة لا يعفيها من المسؤولية، أولاً، لأن هذا الحزب يشارك في الحكومة، ثانياً، لأنه فريق أساسي في طاولة الحوار، وثالثاً، لأنها أجمعت عن تأييد القرار ١٥٥٩ علناً وبشكل واضح، وإمتنعت عن تنفيذه يوم كان ذلك متاحاً عبر اللجوء إلى "لبننته" وتمييعه حتى أصبح مستعصياً عليها.

اللبنانيون القلقون جداً على غدهم ومستقبلهم يطرحون اليوم أكثر من سؤال وهم يشاهدون بأمّ العين هذا الزلزال الذي دمر منشآتهم والبنى التحتية وخلف مئات القتلى والجرحى: إلى متى سيبقى لبنان مستباحاً لتصفية حسابات الآخرين على أرضه؟ هل ستستفيد الحكومة من هذا الظرف لكي تحزم أمرها وتبسط سلطتها على الجنوب والمخيمات الفلسطينية وباقي البؤر الأمنية الفالطة، وتستعيد الإمساك بقرار الحرب والسلم؟ من سيعوّض على لبنان كل هذه الخسائر بما فيها موسم الإصطياف؟ هل هي سوريا أم إيران؟ أم المواطن اللبناني الذي يرزح تحت خط الفقر ولم يعد قادراً على تأمين القوت لأولاده؟؟؟

اللبنانيون مستعدّون، رغم كل شيء، أن يتحمّلوا هذه التضحيات بشرط واحد، وهو أن تستعيد الدولة هيبتها وتلغي هذه الحالة الشاذة المتمثلة بإزدواجية السلطة والقرار، وتخضع جميع المواطنين إلى سلطة القانون، وتبادر إلى تنفيذ جميع بنود القرار ١٥٥٩... وإلا ذهبت هذه التضحيات سدى، وعاد لبنان من جديد إلى دوامة العنف والدمار لا سمح الله... فحذار.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ١٥ تمّوز ٢٠٠٦